مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السادس والعشرون – العدد الثالث– (2024) 79- 104
المعهد العربي للتخطيط
https://doi.org/10.34066/jodep.24.26.3.3
استلام : 25 مايو 2024 | مراجعة : 5 ديسمبر 2024 | اعتماد : 28 ديسمبر 2024

دور الإصلاحات المؤسسية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية: دراسة تطبيقية

سليمان حموده*

ملخص

تهدف هذا الدراسة أولًا، إلى معرفة دور الإصلاحات المؤسسية في دعم عملية التنمية الاقتصادية من خلال تحليل أثر المؤسسات على النمو الاقتصادي في الدول العربية. وثانيًا إلى اختبار العلاقة السببية بينهما وتحديد اتجاهها. وفي إطار تحقيق أهداف الدراسة، فقد تم استخدام مؤشر المخاطر السياسية ICRG، كمتغير يعبر عن المؤسسات. كما استُخدم معدل النمو الاقتصادي الحقيقي للتعبير عن التنمية الاقتصادية في الدول العربية محل الدراسة باعتبار أن النمو الاقتصادي المستدام شرط أساسي للتنمية المستدامة، وقد جرى تحليل البيانات باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة. وأشارت النتائج إلى وجود علاقة موجبة بين مؤشر المخاطر السياسية ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال فترة الدراسة. كما تبين أن للاستثمار ومعدل النمو السكاني أثرًا إيجابيًا على معدل النمو الاقتصادي. وأكدت النتائج وجود علاقة سببية ذات معنوية إحصائية، تتجه من مؤشر المخاطر السياسية للدول ICRG إلى معدل النمو الاقتصادي الحقيقي.

The Role of Institutional Reforms in Economic Development in Arab Countries: An Empirical Study

Suleiman Hamoud

Abstract

Firstly, this study aims to investigate the role of institutional reforms in supporting the economic development process, by examining the effect of institutions on economic growth in Arab countries. Secondly, the study examines the causal relationship between institutions and economic growth, in order to determine the direction of this relationship. To this end, the Political Risk Index (PRI) was used as an indicator of institutions, and the real economic growth rate was used to indicate economic development in the Arab countries studied. The data were analyzed using a fixed-effects model. The results indicate a positive effect of the ICRG political risk index on the real economic growth rate over the period studied. Investment and population growth rate were also found to have a positive effect on the economic growth rate. Finally, the results confirmed the existence of a statistically significant causal relationship between the ICRG index and real economic growth.

* عضو هيئة التدريس المساعدة، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة تعز، اليمن.
البريد الالكتروني: suleimanalkamel@taiz.edu.ye

1. مقدمة

اكتسبت دراسات الإصلاح المؤسسي وأثره على الأداء الاقتصادي بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص، اهتمام الكثير من الباحثين الاقتصاديين، خصوصًا مع عدم كفاية الجيل الأول من برامج الإصلاح الاقتصادي، التي ركزت على التحرير الاقتصادي كعامل أساسي للتنمية. كما كان لظهور أفكار الاقتصاد المؤسسي الدور الأكبر في إيلاء المؤسسات أهمية بالغة في قدرتها على تحسين الأداء الاقتصادي للدول. حيث ظهر الاقتصاد المؤسسي في النصف الأول من القرن العشرين في مواجهة أفكار المدرسة الاقتصادية النيو كلاسيكية. ووفقًا لرواد مدرسة الاقتصاد المؤسسي فإنه يعتمد على الأفكار العامة حول المؤسسات والطبيعة التطورية للعملية الاقتصادية، وأن المؤسسات تلعب دورًا مهمًا في تحديد الأداء الاقتصادي للدول.

على العكس من ذلك، ركزت أغلب نظريات التنمية الاقتصادية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية على الحرية الاقتصادية، وتقسيم العمل، ووفرة الموارد الاقتصادية، وتراكم رأس المال، والتقدم التكنولوجي، وتوازن الأسواق كعوامل رئيسية لتحقيق الزيادة في مستويات الرفاه الاقتصادي. ومما لا شك فيه أن هذه العوامل مهمة ولا ينبغي إهمالها لتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن هناك عوامل أخرى ذات أهمية كبيرة من شأنها دعم تحقيق التنمية الاقتصادية.

فالتنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل تعبر عن إجراءات استراتيجية يتخذها صانعو السياسات، تستهدف رفع مستوى رفاه السكان في المجال الاقتصادي، والصحي، والتعليمي، والاجتماعي. ولأجل ذلك ظهرت مدرسة الاقتصاد المؤسسي؛ لتدافع عن دور المؤسسات في الأداء الاقتصادي، وأن للمؤسسات محددات قادرة على توحيد مكونات النظام الاقتصادي وتوجيهها. ووفقًا لأصحاب مدرسة الاقتصاد المؤسسي، فإن السبب الرئيس في عدم قدرة الدول النامية على تحقيق مستويات مقبولة في عملية التنمية الاقتصادية –رغم امتلاكها للموارد وتطبيق برامج إصلاحات اقتصادية– هو أن برامج الإصلاح الاقتصادي لم تتزامن مع إصلاحات مؤسسية.

وبناءً على ما سبق، فإن أي إصلاحات مؤسسية جادة ينبغي أن تنعكس آثارها الإيجابية على عملية التنمية الاقتصادية. لكن وعلى الرغم من زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية –خصوصًا النفطية منها– وتحقيقها تقدمًا ملحوظًا في البنى التحتية والخدمات الاجتماعية،

إلا أن بعضها لم يحقق مستويات مُرضية في عملية التنمية الاقتصادية. الأمر الذي يستدعي دراسة دور الإصلاح المؤسسي في التنمية الاقتصادية في الدول العربية؛ لمعرفة ما إذا كان التحسن في أداء المؤسسات، يؤثر تأثيرًا إيجابيًّا على التنمية الاقتصادية، وفقًا لما دافع عنه رواد مدرسة الاقتصاد المؤسسي وهل هناك علاقة سببية بين أداء المؤسسات والتنمية الاقتصادية وما هو اتجاه هذه العلاقة السببية إن وجدت.

وقد هدفت هذه الدراسة بدرجة أساسية، إلى دراسة دور الإصلاح المؤسسي في دعم عملية التنمية الاقتصادية، واختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المعبرة عنهما في الدول العربية محل الدراسة. الأمر الذي استلزم التطرق إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت دور الإصلاحات المؤسسية في دعم وتوجيه الأداء الاقتصادي، إضافة إلى تقديم عرض نظري عن فكر الاقتصاد المؤسسي، وإلقاء نظرة على واقع التنمية والإصلاحات المؤسسية في الدول العربية.

وبمراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، فقد تبين أن الباحثين ركزوا في بداية الأمر على العلاقة بين الأنظمة السياسية والتنمية. حيث قدم Przeworski et al(2000) دراسة لعدد 135 دولة للفترة الزمنية 1950–1990 وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن للديموقراطية أن تؤثر سلبًا على التنمية. ويقول Yi Feng (2003) في مراجعة شاملة للأدبيات التي ركزت على دراسة العلاقة بين الأنظمة السياسية والنمو الاقتصادي، إن بعض الدراسات التجريبية لم تتوصل إلى علاقة ذات معنوية إحصائية بين النمو الاقتصادي ونوع النظام السياسي، في حين أثبتت دراسات أخرى تأثيرا قويًا للديموقراطية على النمو الاقتصادي، كما أسفر عدد من الدراسات التي ركزت على الدول النامية عن نتائج غامضة في هذا الخصوص. وفي دراسة لـ باروت (2012) أكد أن الإصلاح المؤسسي يعمل على إعادة تنظيم البنى الاقتصادية – الاجتماعية وإصلاحها، من خلال التوزيع العادل للسلع العامة (التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي)، وزيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومحاولة الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل. وقدمت دراسة *نجا* (2020) تحليلًا للعلاقة بين كل من الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر، وأكدت النتائج التي تم التوصل إليها أن النمو الاقتصادي في مصر يسهم في زيادة الفساد، ولكنه قد أسهم في تحقيق مستوى أعلى من الاستقرار السياسي خلال فترة الدراسة. وفي السنوات الأخيرة استُخدم مؤشر المخاطر السياسية ICRG على نطاق واسع في الدراسات التي تبحث العلاقة بين المؤسسات والأداء الاقتصادي،

وكذلك في العديد من دراسات الاقتصاد الكلي الأخرى. حيث استخدمت دراسات Knack and Keefer (1995)، Barro (1996)، Hall and Jones (1999)، Acemoglu et al (2001)، Rodrik et al (2022)، Assane and Grammy (2003) و Law and Bany-Ariffin (2008)، معظم المكونات الفرعية لمؤشر المخاطر السياسية للدول ICRG أو تجميعها كليا كمتغير يمثل المؤسسات في الدول التي أجروا دراساتهم عليها. وأكدت هذه الدراسات أن مؤشر المخاطر السياسية ICRG يحمل السمات التي تجعله يعبر بدرجة كبيرة عن المؤسسات في الدول. كما أفضت نتائج الدراسات إلى وجود أثر لمؤشر المخاطر السياسية على الأداء الاقتصادي. وفي دراسة ل Abdelbary (2023) حول الاصلاحات في الدول العربية أكد على أن الاصلاحات لابد أن تمر بثلاث مراحل ضرورية لتحقيق النمو المستدام والشامل، وهذه المراحل هي مرحلة الاصلاحات المؤسسية والسياسية، تليها مرحلة الاصلاح الاقتصادي، وأخيرا مرحلة الاصلاح الاجتماعي. وبحثت دراسة ل Fan et al (2019) عن أثر الاصلاحات المؤسسية على النمو الاقتصادي في الصين، وتوصلت الدراسة الى أن الاصلاحات الموجهة نحو السوق تساهم بنحو 1.3 % في معدل النمو الاقتصادي سنويًا. وقدم Zhao et al (2021) دراسة حول الاصلاحات المؤسسية وأثرها على النمو الاقتصادي في الدول النامية، وخلصت الدراسة الى أن الاصلاحات المؤسسية الاقتصادية أكثر أهمية مقارنة بالإصلاحات المؤسسية السياسية بالنسبة لتنمية الاقتصاديات، وأن الدول التي ركزت على الاصلاحات السياسية غير قادرة على التغلب على الأزمة الاقتصادية.

ومتابعة للدراسات المذكورة آنفًا، فقد استخدمت الدراسة في الجانب التطبيقي مؤشر المخاطر السياسية ICRG، للتعبير عن متغير الإصلاحات المؤسسية، أما بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية فقد تم التعبير عنها من خلال معدل النمو الاقتصادي الحقيقي.

وقد تم تقسيم الدراسة بما يتناسب وتحقيق أهدافها إلى سبعة أقسام بما في ذلك المقدمة. يتضمن القسم الثاني الإطار النظري للدراسة، ويتناول توضيح ماهية الإصلاحات المؤسسية، والمؤسسات وأهم أفكار مدرسة الاقتصاد المؤسسي، وعلاقة المؤسسات بالتنمية الاقتصادية. ويتناول القسمان الثالث والرابع واقع التنمية الاقتصادية والإصلاحات المؤسسية في الدول العربية. ويتضمن القسم الخامس استعراض البيانات المستخدمة في الدراسة ومنهجية تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد خصص القسم السادس لنتائج الدراسة القياسية. أما القسم الأخير فيتضمن الخاتمة والتوصيات.

2. الإطار النظري

الاصلاحات المؤسسية

تضمن الجيل الأول من برامج الإصلاحات الاقتصادية المقترحة من قبل المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) برنامج التعديل الهيكلي للتحول نحو اقتصاد السوق وفقًا لما ورد في إجماع واشطن[1]، وذلك باتخاذ إجراءات التحرير الاقتصادي، كالخصخصة، ورفع الدعم عن الأسعار، وتخفيض النفقات الحكومية. وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات قد ساعدت الكثير من الدول في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، إلا أنها من جانب آخر لم يكن لها أثر ملموس على المستوى الاجتماعي وأدت أحيانًا إلى زيادة في معدلات الفقر والبطالة.

وكانت بنود إجماع واشنطن غير كافية لتحقيق النمو، على الرغم من أن كل سياسة من سياساتها، كانت منطقية لدول معينة في أوقات معينة. وقد أصبح مصطلح "إجماع واشنطن" في أذهان أغلب الناس في مختلف أنحاء العالم، يشير إلى استراتيجيات التنمية التي تركز على الخصخصة، والتحرير، والاستقرار الكلي (وهذا يعني في الأغلب استقرار الأسعار)؛ وهي مجموعة من السياسات المبنية على تقليص أو حتى التقليل من الدور الذي تلعبه الحكومة. وتتناقض استراتيجية التنمية هذه بشكل ملحوظ مع الاستراتيجيات الناجحة التي تم اتباعها في شرق آسيا، حيث لعبت الدولة دوراً نشطًا في مجال التنمية، في الوقت الذي انخفضت فيه معدلات النمو في دول أمريكا اللاتينية في التسعينيات إلى النصف، عما كانت عليه في السبعينيات والستينيات(Stiglitz, 2004) .

وقد لاحظت المؤسسات المالية الدولية عدم كفاية تحقيق الانضباط في الموازين الاقتصادية الكلية وبرامج الإصلاح الاقتصادي بشكلها الحالي آنذاك لوضع الدول النامية، للمضي في طريق التنمية المستدامة. لذا ظهرت الحاجة في نهاية عقد التسعينيات إلى جيل ثانٍ من برنامج الإصلاحات الاقتصادية، يتضمن الإصلاحات المؤسسية، كمكون مهم ومكمل لبرامج التعديل الهيكلي. ذلك أن التوجه نحو التحرير الاقتصادي فقط، لم يكن كافيًا لتوليد الشروط اللازمة لخلق الثروة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، بل إن الأمر يتطلب وجود مؤسسات قادرة على تسيير عمل السوق،

---

[1] إجماع واشنطن Washington Consensus، مسودة مكونة من عشرة بنود، قدمها جون وليامسون عام 1989، كوصفة استراتيجية تنموية للدول النامية، ودعا كلا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى تبنيها.

بشكل يضمن حقوق ملكية الأفراد، وإنفاذ العقود، ومكافحة الفساد، وحماية الاستثمار، وتعزيز الأطر القانونية للأنشطة الاقتصادية.

الاقتصاد المؤسسي والمؤسسات

يرتبط الاقتصاد المؤسسي ارتباطًا وثيقًا بالعديد من المجالات ضمن العلوم الاجتماعية، ويعتمد على أساسين: الأول هو أن المؤسسات ضرورية، والثاني أن للمؤسسات محددات مناسبة للتحليل بواسطة أدوات النظرية الاقتصادية (Matthews, 1986, P. 903). إن مدرسة الاقتصاد المؤسسي، التي ظهرت كرد فعل على الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، تعطي للمؤسسات دورًا مهمًا في تحديد الأداء الاقتصادي. لهذا السبب، تعد المؤسسات المجال الرئيسي لدراسة الاقتصاد المؤسسي، وقد وُضع عدد من التعريفات للمؤسسات منذ ظهور الاقتصاديين المؤسسيين الأوائل. وكما ذكرنا سابقا فقد عرّفها *فيبلين* على أنها القوى التي تنظم العادات المشتركة للفكر في المجتمع، وعرّفها *نورث* على أنها القيود التي يحددها الإنسان والتي تنظم التفاعل البشري. وذكر Hamilton (2016) أن المؤسسات هي التي تشكل الحياة الاقتصادية. وفقا لـ Ruttan (1984)، فإن المؤسسات هي قواعد المجتمع أو المنظمات، التي يمكن للناس استخدامها لخلق توقعات في علاقاتهم مع الآخرين، والتي تمكن من التنسيق فيما بينهم. وبحسب Young (1994)، فإن المؤسسات هي "قواعد السلوك أو قواعد اللعبة التي تمكّن من تحديد الممارسات الاجتماعية، وتخصيص الأدوار لأولئك الذين يشاركون في هذه الممارسات، وتنظيم التفاعلات بين ممارسي هذه الأدوار".

وتنقسم المؤسسات إلى قواعد رسمية وغير رسمية. ويتم تحديد القواعد الرسمية من قبل الأشخاص ويمكن تغييرها في أي وقت نتيجة للقرارات السياسية والقضائية كالقوانين والدساتير والقواعد واللوائح والعقود. أما القواعد غير الرسمية فتتكون على شكل عادات وتقاليد وقواعد السلوك في المجتمع ولها هيكل أكثر مقاومة للسياسات، وتوفر هذه القواعد مدخلًا مهمًا في تفسير ليس فقط العلاقة بين الماضي والحاضر والمستقبل، بل التغير التاريخي أيضا (North, 1990, PP. 3-6).

وتنقسم المؤسسات من حيث جودتها إلى مؤسسات جيدة ومؤسسات غير جيدة[2]. فالمؤسسات الجيدة ينبغي أن تكون عامة، وتطبق على الجميع، ولا تختلف باختلاف الأفراد. وبهذه الطريقة، سيتم القضاء على التفريق والامتياز بين الناس والتمكن من السيطرة على الفساد. كما ينبغي للمؤسسات الجيدة أن تكون دقيقة وواضحة. وبعبارة أخرى، لا ينبغي أن تختلف تبعًا للحالة. وفي هذا الصدد، تقوم المؤسسات الجيدة بتوجيه الجهات الاقتصادية الفاعلة وتضمن التنسيق فيما بينها. وبهذه الصفات، تشجع المؤسسات الجيدة تراكم عوامل الإنتاج عن طريق خفض تكاليف المعاملات، وحل النزاعات، والاستخدام الفعال للموارد، وتمكين الابتكارات من خلال دعم رواد الأعمال بهياكل الحوافز الخاصة بهم(Kasper, 2007) .

كما أن المؤسسات الجيدة لها ثلاث سمات أساسية. أولًا، أنها تعمل على تأمين حقوق الملكية للمجتمع ككل، بحيث يكون لدى الأفراد الحوافز للاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية؛ وثانيًا، أنها تقيد أنشطة النخب والساسة وغيرهم من الجماعات القوية حتى لا يتمكن الناس من الاستيلاء على ممتلكات واستثمارات الآخرين؛ وثالثًا، أنها توفر الترتيبات اللازمة لإدارة الانقسامات الاجتماعية، وضمان الاستقرار السياسي، وسيادة القانون(Acemoglu et al, 2003, P. 42) . وبذلك يستطيع الأفراد الاستثمار والمشاركة بفاعلية في النشاط الاقتصادي.

كما يتم أيضا تقسيم المؤسسات من حيث تأثيرها على الأداء الاقتصادي، إلى مؤسسات حقوق الملكية، والمؤسسات التنظيمية الخاصة بتنظيم الأسواق، ومؤسسات استقرار الاقتصاد الكلي، ومؤسسات حل النزاعات، ومؤسسات التأمين الاجتماعي.

العلاقة بين المؤسسات والتنمية الاقتصادية

دافع ممثلو مدرسة الاقتصاد المؤسسي عن المؤسسات والدور المهم الذي تلعبه في توجيه النشاط الاقتصادي. حيث تساهم المؤسسات في تعزيز الأداء الاقتصادي، من خلال إنشاء هيكل حوافز جيد يقلل من عدم اليقين ويحسن الكفاءة. وأكدوا أن المؤسسات الجيدة تؤثر على الأداء

[2] وقد لوحظ أن تعبيرات مثل المؤسسات الفعالة، المؤسسات القوية، المؤسسات الكفؤة، المؤسسات الصلبة، الهيكل المؤسسي المتين، الهيكل المؤسسي القوي تستخدم في الأدبيات، على غرار المؤسسات الجيدة. وكما هو الحال مع المؤسسات السيئة، فقد لوحظ استخدام تعبيرات مثل المؤسسات الضعيفة والمؤسسات غير القوية.

الاقتصادي من خلال تشجيع خيارات سياسية أفضل، مثل استقلال البنك المركزي، وممارسات الميزانية المتوازنة، ووجود وتصميم اتفاقيات التجارة الدولية، واللوائح التي تحكم سوق العمل والإنتاج وتنظم عمل الأسواق المالية (Khalil et al, 2007, P. 7). كما أن المؤسسات الفعالة تخلق بيئة تزيد من النشاط الاقتصادي والابتكار والنمو والتنمية، في حين تؤدي المؤسسات السيئة إلى الركود الاقتصادي (Butkiewicz and Yanikkaya, 2006, P. 648).

ويرى رواد مدرسة الاقتصاد المؤسسي، أن المجموعات القوية يمكنها الاستيلاء على المؤسسات لتحقيق مصالحها الخاصة، فالمؤسسات ليست جميعها فعالة، ويرون أيضا أن المؤسسات غير الفعالة قد تستمر على المدى الطويل، وبالتالي تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي. كما أن الإنفاذ غير الفعال لحقوق الملكية للمستثمرين، وانتشار الفساد، ووجود درجة عالية من عدم الاستقرار السياسي، وعدم وجود قيود تحد من أنشطة النخب والسياسيين والجماعات السياسية، ناتج عن وجود مؤسسات ضعيفة. ففي البلدان التي تتمتع بحقوق ملكية غير محمية، ينبغي أن يكون مستوى الدخل الثابت الذي يمكن أن يطمح إليه الأفراد أقل. ومن المتوقع أيضًا أن الدول التي تتخذ قرارات غير فعالة بشأن الاستثمار والسياسات الاقتصادية، ستحقق مستويات دخل ثابت أقل.

وفي البلدان التي يسجل فيها مؤشر المخاطر السياسية ICRG، مستويات عالية من الفساد، يعاني رواد الأعمال فيها من قدر أكبر من عدم اليقين فيما يتعلق بمصداقية التزامات الحكومة. وهذا يعني أن المؤسسات التي تسمح للموظفين العموميين بالمطالبة برشاوى كبيرة وتعسفية، تمنع أيضًا المسؤولين من التعهد بمصداقية بعدم التراجع عن التزاماتهم المستقبلية. وهذا يثبط الاستثمار ويشجع أشكال الأنشطة الاقتصادية الأقل عرضة للمصادرة، وبالتالي إنتاج أقل ومستويات دخل أقل.

3. واقع التنمية الاقتصادية في الدول العربية

تتميز الدول العربية بتفاوت كبير في مستويات الدخل فيما بينها، كون بعضها غنيًا بالموارد النفطية وفي نفس الوقت قليل السكان، بينما بعضها الآخر يتميز بأنه قليل الموارد كثير السكان. حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022 في دولتي قطر والإمارات 88046، 53757 دولارا أمريكيا على التوالي، في حين بلغ 1102، 677 دولارا أمريكيا في السودان واليمن على التوالي حسب بيانات البنك الدولي. ويوضح الشكل رقم (1) حجم التفاوت في الدخل بين الدول

العربية[3]، كما يوضح التطور التاريخي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970–2022 والتقلبات الحاصلة فيه، خاصة في الدول العربية الغنية بالنفط بسبب تقلبات أسعار النفط عالميًا.

شكل رقم (1) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) في الدول العربية (1970– 2022)

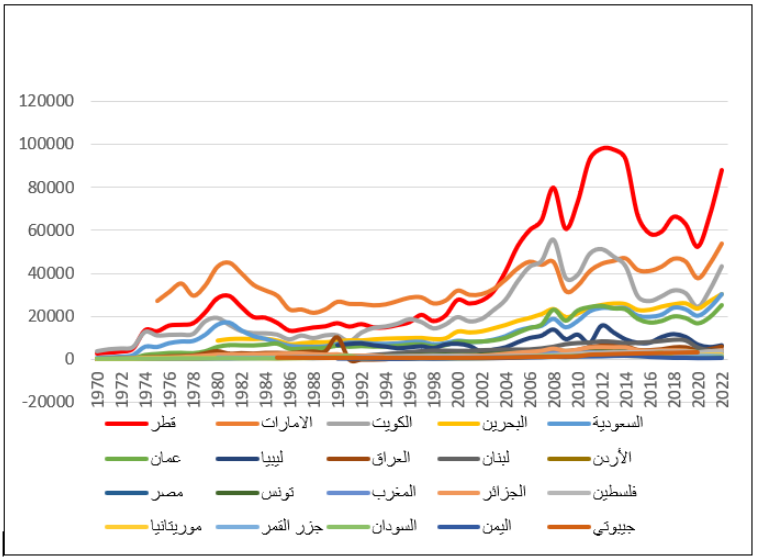

المصدر من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

وتشير التقارير إلى أن عدد الفقراء في 14 دولة عربية قد تزايد من 66 مليونًا عام 2010، وهو ما يشكل 22.8 في المائة من عدد السكان فيها، إلى 101 مليون في عام 2019، أي قرابة 30 في المائة من السكان[4]. كما أن الانعكاسات السلبية بفعل جائحة كورونا وما نتج عنها من تباطؤ

[3] تم الحصول على البيانات من البنك الدولي، وتجدر الإشارة إلى تعذر الحصول على سلسلة زمنية مستمرة لبيانات سورية والصومال.

[4] التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد 2023، الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ص 19، شوهد في 01/12/2023، في:
https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-05/arab-multidimensional-poverty-second-report-arabic.pdf

اقتصادي، وكذلك استمرار النزاعات المسلحة في بعض الدول العربية، قد أثرت بشكل كبير على مستويات الدخل، وعلى قطاعي التعليم والصحة، وسوق العمل، والأعمال التجارية في المنطقة العربية.

ويوضح الشكل رقم (2) تطور مؤشر التنمية البشرية في الدول العربية محل الدراسة، حيث شهد مؤشر التنمية البشرية زيادة مستمرة في دول العينة منذ عام 1990. وقد حققت كل من الامارات والبحرين والسعودية وقطر أعلى قيم في مؤشر التنمية البشرية لعام 2020 على التوالي. أما بالنسبة لليمن، فقد حققت أدنى قيم لمؤشر التنمية البشرية خلال الفترة 1990-2020 مقارنة ببقية دول العينة، وعلى الرغم من التحسن الطفيف في قيمة المؤشر خلال الفترة 1990-2010 فقد بدأت قيم المؤشر بالانخفاض بفعل الأزمة السياسية واستمرار الحرب اليمنية منذ عام 2014. حيث كان لها أثر كبير في تدمير البنى التحتية، وتدني مستوى الدخل، وفقدان الوظائف، وتدهور كبير في خدمات قطاعي التعليم والصحة، وتوقف تصدير النفط والغاز، وزيادة معدلات الفقر.

شكل رقم (2) تطور مؤشر التنمية البشرية في دول العينة

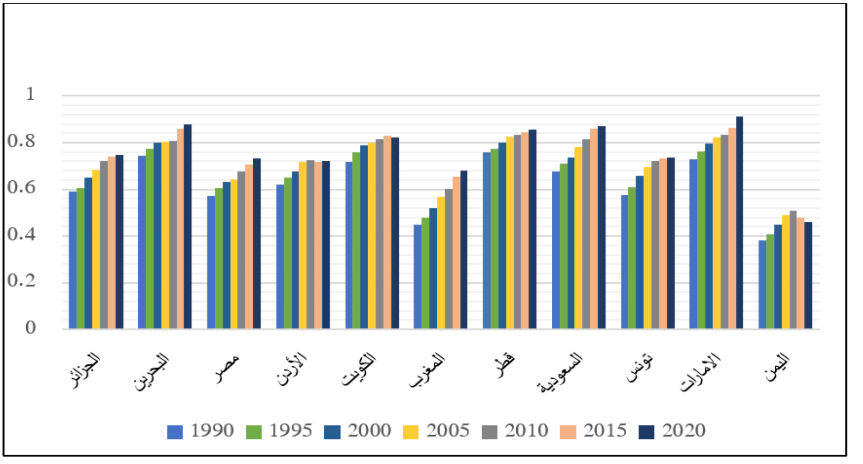

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات UNDP.

4. الإصلاحات المؤسسية في الدول العربية

تتميز الدول العربية كما أشرنا سابقًا بتباين كبير في مستويات دخلها، وتقاليدها، وثقافتها، ومواردها، وأنظمة الحكم فيها. ويمتد هذا الوضع أيضًا إلى تقاليد وأنظمة الإدارة المالية. وعلى الرغم من ذلك، بدأت هذه المجموعة المتنوعة من البلدان خلال السنوات الأخيرة في التقارب فيما يتعلق بالإصلاحات التي تعتبرها أكثر أهمية.

وقد مثلت الأزمات المالية، والانتشار الدولي لأفكار الإصلاح التنظيمي، والوعد بفرص التجارة مع الأسواق الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي، والابتكارات التكنولوجية التي تتطلب ترتيبات تنظيمية جديدة، على سبيل المثال في قطاعات الخدمات، دافعًا أساسيًا للدول العربية للقيام بعمليات مختلفة في سبيل الإصلاح المؤسسي خلال فترة التسعينيات. وأكدت تقارير التنمية البشرية على الحاجة إلى إصلاح مؤسسي واسع النطاق، من خلال (أ) تشجيع الاستثمار وتعزيز الشفافية المالية، (ب) إنشاء بيروقراطية أكثر كفاءة وفعالية، (ج) تقديم حوافز لتحسين التعليم، وزيادة تدفق المعلومات، وتعزيز اكتساب المعرفة وإنتاجها، (د) زيادة المشاركة السياسية للرجال والنساء. إن الإصلاح التنظيمي «يمثل وسيلة لتصحيح إخفاقات السوق من خلال القواعد، والتراخيص، والأوامر، والعقوبات». وفي المرحلة المبكرة التي أشارت إلى تحرير السوق، انخرطت الحكومات العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط في اتخاذ تدابير للإصلاح التنظيمي الداعم للمنافسة. وتوسيع نطاق الإصلاح التنظيمي ليشمل مجالات جديدة مثل الملكية الفكرية والمنافسة. وقد قامت مصر والمغرب والأردن بإصلاح قوانين الاستثمار والخصخصة لديها خلال عقد التسعينيات. كما أصدرت القوانين والأنظمة التي تعمل على تشجيع الصادرات وإنشاء المناطق الصناعية الحرة والخاصة. وبذلت جهودًا في صياغة قوانين المنافسة والملكية الفكرية استناداً إلى التجارب الدولية. ومن أبرز المهتمين بتعزيز عمليات تحرير التجارة والخصخصة والتحديث الصناعي وإدارة القطاع العام المغرب والأردن وتونس ومصر، التي سعت للحصول على مساعدة صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي في سياق اتفاقيات الشراكة (El-Mikawy, 2003, P. 1).

وكان التحدي الأول الذي واجه الدول العربية في بداية الأمر هو الافتقار الى الموظفين المدرَّبين، سواء الفنيين أو الإداريين، وقد واجهت جميع الدول العربية مثل هذه التحديات من خلال الاستثمار بشكل كبير في التدريب، وخاصة لموظفي الخدمة المدنية على المستويات الإدارية.

ومن العوائق التي واجهت الدول العربية أمام عملية الإصلاح المؤسسي هي هيبة وقوة موظفي الدولة، لكن هذه التحدي قوبل بإنشاء دواوين المظالم في أغلب الدول العربية، وهيئات مكافحة الفساد، وجهود تبسيط اللوائح كما حدث في تونس. وغالبًا ما يُنظر إلى الحكومة الإلكترونية على أنها أداة لخفض تكاليف المستخدمين والقضاء على التعسف في القرارات الإداري (OECD, 2010, P. 99).

وكانت الأردن من الدول التي أبدت اهتمامًا مبكرًا في العمل على تطبيق الحكومة الإلكترونية، كإحدى أهم الخطوات في عملية الإصلاح المؤسسي. أما بالنسبة للبحرين فإن صغر مساحتها، وثروتها الكبيرة، وخطتها الاقتصادية المتماسكة قد خلقت الظروف المواتية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع في مجتمع مدفوع ببرامج حكومية طموحة. حيث قامت البحرين بتصميم وتنفيذ العديد من الخدمات الجديدة الطموحة في مجال الحكومة الإلكترونية منذ عام 2005. وقد مضت دولة الإمارات، وعلى وجه الخصوص حكومة دبي، قدمًا في مهمة منظمة وممولة بشكل جيد للغاية لجلب ممارسات الحكومة الإلكترونية إلى جميع فروع الخدمة العامة. كما أطلقت مصر برنامجًا واسعًا للحكومة الإلكترونية في عام 2001 يتضمن ثلاث مسارات: تقديم الخدمات، وتخطيط موارد المؤسسات، وقواعد البيانات الوطنية. وفي نهاية مرحلته الأولى (2001–2007)، صنف تقرير الأمم المتحدة للجاهزية الإلكترونية مصر في المرتبة 28 من بين 192 دولة .(OECD, 2010, PP. 189–199). ورغم هذا الإنجاز الكبير في ذلك الوقت، إلا أن ترتيب مصر في مؤشر الحكومة الرقمية قد انخفض إلى المرتبة 103 عالميًا عام 2022.

ووفقًا لتقرير الحكومة الرقمية، الصادر عن دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لعام 2022. فقد حققت دول الخليج العربي مراكز متقدمة على المستوى العالمي في مؤشر تطور الحكومة الرقمية EGDI. بينما حصلت مجموعة من الدول العربية على تصنيف متوسط وضعيف. حيث يُحسب مؤشر تطوير الحكومة الرقمية كمتوسط لثلاثة مؤشرات هي: مؤشر الخدمة عبر الإنترنت، ومؤشر البنية التحتية للاتصالات، ومؤشر رأس المال البشري. ويوضح الجدول رقم (1) تصنيف الدول العربية في مؤشر تطور الحكومة الرقمية.

جدول رقم (1) تصنيف الدول العربية في مؤشر تطور الحكومة الرقمية للعام 2022

الدولة	الترتيب عالميًا	قيمة مؤشر EGDI
الإمارات	13	0.9010
السعودية	31	0.8539
عمان	50	0.7834
البحرين	54	0.7707
الكويت	61	0.7484
قطر	78	0.7149
تونس	88	0.6530
الأردن	100	0.6081
المغرب	101	0.5915
مصر	103	0.5895
الجزائر	112	0.5611
لبنان	122	0.5273
العراق	146	0.4383
سورية	156	03.872
ليبيا	169	0.3375
موريتانيا	172	0.3157
السودان	176	0.2972
اليمن	178	0.2899
جيبوتي	181	0.2833
جزر القمر	182	0.2778
الصومال	192	0.1340

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات تقرير الحكومة الرقمية.

أما فيما يتعلق بتأسيس هيئات مكافحة الفساد، فقد صادقت 20 دولة عربية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المُقَرَّة في أكتوبر 2003. وقد أنشأت مجموعة من الدولة العربية الموقعة على الاتفاقية هيئات لمكافحة الفساد، وإجراء التعديلات التشريعية اللازمة لمواءمة قوانينها المحلية مع ما تقتضيه الاتفاقية. وبالرغم من ذلك، لا تزال النتائج المحققة في كثير من الدول العربية متواضعة

مقارنة ببقية دول العالم. ويوضح الجدول رقم (2) قيمة مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية. حيث شهدت أغلبية الدول العربية انخفاضًا في قيمة مؤشر مدركات الفساد عام 2022 مقارنة بما كان عليه عام 2012. حيث أن ارتفاع قيمة مؤشر مدركات الفساد يعكس التحسن في مكافحة الفساد في القطاع العام، ويأخذ المؤشر قيمة من صفر (شديد الفساد) إلى المائة (شديد النزاهة).

جدول رقم (2) تصنيف الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد مقارنة للأعوام 2012-2022

الدولة	مؤشر الفساد 2012	مؤشر الفساد 2022	اتجاه المؤشر (+،-)
الأردن	48	47	-
الإمارات	68	67	-
البحرين	51	44	-
تونس	41	40	-
الجزائر	34	33	-
جزر القمر	28	19	-
جيبوتي	36	30	-
السعودية	44	51	+
السودان	13	22	+
سورية	26	13	-
الصومال	8	12	+
العراق	18	23	+
عمان	47	44	-
قطر	68	58	-
الكويت	44	42	-
لبنان	30	24	-
ليبيا	21	17	-
مصر	32	30	-
المغرب	37	38	+
موريتانيا	31	30	-
اليمن	23	16	-

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات منظمة الشفافية الدولية.

الشكل رقم (3) يوضح التطور في مؤشر المخاطر السياسية في الدول العربية محل الدراسة. حيث يتبين حدوث زيادة كبيرة في المؤشر بين عامي 1990-1995 في جميع الدول، مما يعني تحسن الأداء المؤسسي فيها خلال تلك الفترة، باستثناء دولة الجزائر فقد شهد المؤشر انخفاضًا حادًا، ويعود السبب في ذلك إلى الحرب الأهلية الجزائرية خلال عقد التسعينيات. ويلاحظ حدوث استقرار في قيمة المؤشر في بعض الدول، وتقلبات في البعض الآخر خلال الفترة 2000-2010. أما الفترة 2010-2017 وبفعل متغيرات داخلية وخارجية شهدتها المنطقة، كان أبرزها ثورات الربيع العربي وما تلاها من نزاعات داخلية وتوترات سياسية في المنطقة. فقد شهد مؤشر المخاطر السياسية انخفاضًا ملموسًا في غالبية الدول العربية، غير أن قيمة المؤشر بدأت بالتحسن في كل من مصر والأردن وتونس والمغرب عام 2017.

شكل رقم (3) تطور مؤشر المخاطر السياسية ICRG في دول العينة

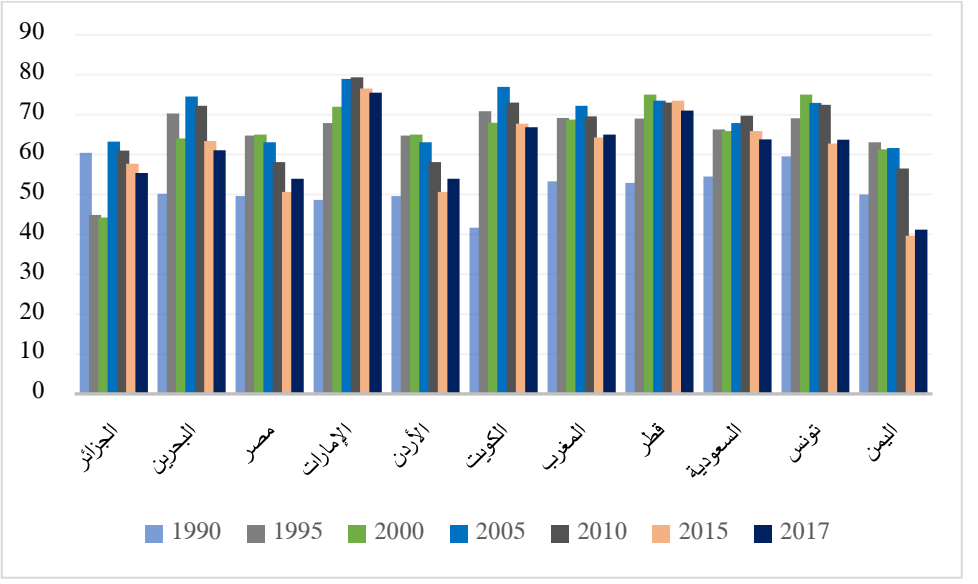

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات PRS Group.

5. الدراسة القياسية: البيانات والمنهجية

في هذا الجزء سيتم التطرق إلى البيانات المستخدمة في الدراسة وتوصيفها وتوضيح مصادرها، والمنهجية التي تم تطبيقها لتحليل العلاقة بين المؤسسات والنمو الاقتصادية.

البيانات

اشتملت عينة الدراسة على إحدى عشرة دولة عربية هي: الأردن، والإمارات، والبحرين، والجزائر، والسعودية، والكويت، والمغرب، واليمن، وتونس، وقطر، ومصر، وقد تم استخدام البيانات السنوية المتوفرة خلال الفترة 1991–2017. وحددت فترة الدراسة 1991–2017 نظرًا للأسباب الآتية: وفرة بيانات أغلب الدول العربية ابتداءً من 1990 ومعدلات نمو غالبية المؤشرات من عام 1991، لم نتمكن من الحصول على بيانات مؤشر المخاطر السياسية إلا للفترة 1984–2017، ونظرًا لنقص بيانات بعض الدول في بقية المتغيرات فقد تم استبعادها من الدراسة، إضافة إلى أن فترة الدراسة تتضمن الفترة التي بدأ فيها التوجه نحو الإصلاحات المؤسسية. وكانت المصادر الرئيسة للبيانات هي: صندوق النقد الدولي (IMF)، البنك الدولي (World Bank) ومجموعة بي آر إس (PRS Group). والجدول رقم (3) يوضح المتغيرات المستخدمة وتعريفاتها ومصادر بياناتها.

جدول (3): متغيرات الدراسة وتعريفها ومصادرها

اسم المتغير	تعريف المتغير	المصدر
مؤشر المخاطر السياسية ICRG	يقوم حساب مؤشر المخاطر السياسية ICRG على تجميع قيم 12 مؤشرًا فرعيًا، يقيس كل واحد منها مستوى المخاطر في أحد الأبعاد المؤسسية في الدولة، وتتراوح قيمة مؤشر ICRG للمخاطر السياسية بين 0–100. أما المؤشرات الفرعية وأوزانها فهي على النحو الآتي (استقرار الحكومة 12، الظروف الاجتماعية والاقتصادية 12، ملف الاستثمار 12، الصراع الداخلي 12، الصراع الخارجي 12، الفساد 6، العسكريون في السياسة 6، التوترات الدينية 6، القانون والنظام 6، التوترات العرقية 6، المساءلة الديموقراطية 6، جودة البيروقراطية 4). بحيث أنه كلما	PRS Group International Country Risk Guide

اسم المتغير	تعريف المتغير	المصدر
	ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على انخفاض المخاطر وتحسن الأداء المؤسسي.	
معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	يتضمن معدل التغير السنوي للقيمة الإجمالية بالأسعار الثابتة للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل دولة ما خلال فترة زمنية محددة (سنة واحدة)	International Monetary Fund IMF
تراكم راس المال الثابت	يعبر تراكم رأس المال الثابت عن حيازة قطاع الاعمال والحكومة والافراد للأصول المنتجة، وقد استخدمت هذه الدراسة معدل التغير السنوي في تكوين رأس المال الثابت كمؤشر يعبر عن التغير الحاصل في الاستثمار الحقيقي.	World Bank
معدل النمو السكاني	معدل التغير السنوي في اجمالي عدد السكان	International Monetary Fund IMF

1. منهجية الدراسة

في إطار تحقيق أهداف الدراسة، والتي تتمثل في تحليل العلاقة بين الإصلاح المؤسسي والنمو الاقتصادي، فقد قام الباحث أولًا بتقدير العلاقة بين الأداء الاقتصادي معبرًا عنها بمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي وبين الأداء المؤسسي معبرًا عنه بمؤشر المخاطر السياسية ICRG مع ادخال بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كمعدل التغير في تراكم رأس المال الثابت، معدل النمو السكاني في النموذج، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى Pooled Ordinary Least Squares، ونموذج الأثر الثابت Fixed Effects، والأثر العشوائي Random Effects. ومن ثم تحليل العلاقة السببية بين أداء المؤسسات والنمو في الدول العربية محل الدراسة، وتحديد اتجاه هذه العلاقة. ويمكن كتابة نموذج الدراسة على النحو الآتي:

$$RGrowth_{it} = \alpha_i + \alpha_1 ICRG_{it} + \alpha_2 Capital_{it} + \alpha_3 Pop_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث يشير $RGrowth_{it}$ إلى معدل النمو الاقتصادي الحقيقي للدولة (i) في الفترة الزمنية (t). أما المتغيرات المفسرة في النموذج فتتمثل في كل من $ICRG_{it}$ مؤشر المخاطر السياسية للدول ويعبّر

عن المؤسسات في الدولة (i) في الفترة الزمنية (t) ويمثل $Capital_{it}$ التغير السنوي في تراكم رأس المال الثابت، ويشير Pop_{it} إلى معدل النمو السكاني، وأخيرا يشير ε_{it} إلى حد الخطأ العشوائي.

6. النتائج

أشارت نتيجة اختبار السكون Levin-Lin-Chu (LLC)، والذي يختبر ما إذا كانت البيانات تحتوي على جذر الوحدة أم لا، إلى أن جميع متغيرات الدراسة كانت ساكنة في المستوى، أي أنها متكاملة من نفس الدرجة (I_0).

جدول رقم (4) نتائج اختبار جذر الوحدة Levin-Lin-Chu (LLC)

	RGrowth	ICRG	POP	CAPITAL
Unadjusted t	-12.9089	-14.7682	-9.2659	-10.5166
Adjusted t	-4.8061	-9.5151	-3.9408	-2.6713
P value	0.0000	0.0000	0.0000	0.0002

ينص فرض العدم على وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية (أي أن السلسلة الزمنية للمتغير غير مستقرة)، بينما ينص الفرض البديل على عدم وجود جذر الوحدة.

المصدر: من إعداد الباحث، نتيجة اختبار جذر الوحدة LLC، باستخدام برنامج STATA.

يبين الجدول رقم (5) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة، حيث كانت معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة موجبة وقد تراوحت قوة الارتباط ما بين متوسط وضعيف.

جدول رقم (5) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

	RGROWTH	ICRG	CAPITAL	POP
RGROWTH	1			
ICRG	0.277292	1		
CAPITAL	0.172456	0.136955	1	
POP	0.483286	0.328469	0.134710	1

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews

جدول رقم (6): نتائج تقدير نموذج الانحدار

Variable	Pooled OLS	Fixed Effects	Random Effects
ICRG	0.1028795 (2.29)**	0.1754627 *** (2.83)	0.1068301 ** (2.32)
CAPITAL	0.033829 * (1.92)	0.0343503 * (1.94)	0.0338749 * (1.92)
POP	0.9513566 (1.22)***	1.102425 *** (8.43)	0.9661606 *** (8.08)
R^2	0.258	0.264	0.262
Number of Obs	297	297	297
Durbin Watson stat	1.518787	1.487204	1.517128

** مستوى معنوية عند 5%، *** مستوى معنوية عند 1%.

القيم بين الأقواس تشير إلى قيمة t المحسوبة.

المصدر: من إعداد الباحث، نتائج تقدير نموذج الانحدار باستخدام برنامج STATA.

يتبين من الجدول السابق رقم (6) معنوية المعلمات المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS والتأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية. ونتيجة لملاءمة نتائج جميع النماذج، فقد تم إجراء اختبار Hausman Test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، لتحديد النموذج النهائي المناسب لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة. حيث ينص فرض العدم الخاص بهذا الاختبار على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم. وتظهر في الجدول رقم (7) نتيجة اختبار هاوسمان Hausman.

جدول (7) نتيجة اختبار Hausman

Variable	Coefficients		Difference	Chi Sq and Prob
	Fixed	Random		
ICRG	0.175463	0.106830	0.001754	$Chi^2 = 3$ Prob V = 0.0261
CAPITAL	0.034350	0.033875	0.000010	
POP	1.102425	0.966161	0.003113	

المصدر: من إعداد الباحث، نتيجة اختبار Hausman باستخدام برنامج Eviews13.

يتبين من الجدول رقم (7) أن قيمة معنوية اختبار Hausman قد بلغت 0.0261، وهذا يعني أنه من الممكن رفض فرض العدم القائل إن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم لتقدير الانحدار لبيانات الدراسة، وقبول الفرض البديل القائل إن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

كما تم إجراء اختبار Likelihood Ratio للمفاضلة بين طريقة المربعات الصغرى المجمعة ونموذج التأثيرات الثابتة، للتأكيد على النتائج السابقة. وقد ثبت أيضًا أن النموذج الملائم للدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة. حيث بلغت قيمة Chi- Square 18.468837 وبمعنوية إحصائية عند 5% (P value = 0.0476).

ووفقًا لنتائج التقدير باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة، فإن للمؤسسات ممثلة بمؤشر المخاطر السياسية أثرًا إيجابيًا ذا معنوية إحصائية على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، حيث إن زيادة مؤشر المخاطر السياسية (تحسن الأداء المؤسسي) بدرجة واحدة سيؤدي الى زيادة في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي بمقدار 0.175. إن هذا الأثر الايجابي للمؤسسات على النمو الاقتصادي يؤيد أطروحات أصحاب الاقتصاد المؤسسي ويعكس الحاجة الملحة الى بذل المزيد من الجهود في سبيل تطوير المؤسسات في الدول العربية. كما وجد أيضًا أثر إيجابي ذو معنوية إحصائية لتراكم رأس المال الثابت فعند زيادته بمعدل 1% يتحسن معدل النمو الاقتصادي بمقدار 0.03%، وثبت أن لمعدل النمو السكاني تأثيرًا إيجابيًا على معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن جميع النتائج التي تم التوصل إليها تتماشى مع النظرية الاقتصادية.

أشارت نتائج اختبار سببية جرانجر، إلى رفض فرض العدم القائل إن التغير في أداء المؤسسات لا يسبب التغير الحاصل في معدل النمو الاقتصادي. بمعنى أن هناك علاقة سببية تتجه من أداء المؤسسات، معبرًا عنه بمؤشر المخاطر السياسية ICRG، إلى معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، عند مستوى معنوية إحصائية 1%، كما هو موضح في الجدول رقم (8).

جدول رقم (8) نتائج اختبار السببية بين مؤشر المخاطر السياسية ومعدل النمو الاقتصادي

Dumitrescu & Hurlin (2012) Granger non-causality test results	
Lag order: 1	
W-bar	**5.2543**
Z-bar	***9.9771**
Z-bar tilde	***8.2762**

*** معنوية القيم عند مستوى 1%.

فرض العدم (H_0): مؤشر المخاطر السياسية لا يسبب التغير في معدل النمو الاقتصادي.
الفرض البديل (H_1): مؤشر المخاطر السياسية يسبب التغير في معدل النمو الاقتصادي في دولة واحدة على الأقل.
المصدر: من إعداد الباحث، نتيجة اختبار سببية جرانجر باستخدام برنامج STATA.

7. الخاتمة والتوصيات

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم القضايا التي ناقشها الاقتصاديون المنتسبون إلى مدارس اقتصادية مختلفة بهدف توضيح العوامل التي من شأنها خلق تنمية اقتصادية مستدامة. وقد تفاوتت النظريات التي قدموها في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، بين التحرير الاقتصادي وعدم تدخل الحكومات، وبين تدخل الحكومة عبر السياسات الاقتصادية (النقدية، والمالية، والتجارية) لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. فيما ظهرت مدرسة الاقتصاد المؤسسي لتدافع عن دور المؤسسات في دعم عملية التنمية الاقتصادية، وأن للمؤسسات قدرة على توحيد مكونات النظام الاقتصادي والتأثير على الأداء الاقتصادي للدول.

والدول العربية، التي تصنف تحت مسمى الدول النامية والأسواق الصاعدة، ما زالت تبذل جهودًا في تنفيذ خطط تنموية وتعمل على تطبيق إصلاحات مؤسسية، في محاولة خلق تنمية اقتصادية

بمفهومها الشامل للمستويين الاقتصادي والاجتماعي. إلا أن بعضها لم تحقق المستويات المطلوبة في عملية التنمية. ويوعز أصحاب الاقتصاد المؤسسي السبب في ذلك، إلى أن برامج الإصلاح الاقتصادي لا بد أن تتزامن مع إصلاحات مؤسسية جادة. حيث إن تطبيق إصلاحات اقتصادية، في ظل تفشي الفساد وغياب التنظيم المؤسسي، وإن نتج عنها نمو اقتصادي، فإن هذا النمو لن يكون قادرًا على خلق تنمية اقتصادية مستدامة.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المؤسسات والتنمية الاقتصادية في عدد من الدول العربية. حيث استخدمت الدراسة مؤشر المخاطر السياسية ICRG كمتغير معبر عن المؤسسات، في حين تم استخدام معدل النمو الاقتصادي الحقيقي للتعبير عن التنمية الاقتصادية في دول العينة. كما تم إدراج عدد من المتغيرات التفسيرية في نموذج الدراسة، وهي: تراكم رأس المال ومعدل النمو السكاني.

وتوصلت النتائج إلى وجود أثر إيجابي ذي معنوية إحصائية لمؤشر المخاطر السياسية على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في دول العينة خلال فترة الدراسة. كما وجدت الدراسة أثرًا إيجابيًا لكلٍ من تراكم رأس المال والنمو السكاني على معدل النمو الاقتصادي. وأشارت نتيجة اختبار العلاقة السببية بين مؤشر المخاطر السياسية ICRG ومعدل النمو الاقتصادي إلى أن هناك علاقة سببية ذات معنوية إحصائية، وأن هذه العلاقة تتجه من مؤشر المخاطر السياسية إلى معدل النمو الاقتصادي.

وعند التدقيق في نتائج التحليل القياسي، تبين أن أثر مؤشر المخاطر السياسية ICRG على معدل النمو الاقتصادي كان متوسطا مقارنة بتأثير بقية المتغيرات المفسرة في النموذج. وهذا يشير إلى أن الإصلاحات المؤسسية في الدول العربية وإن كانت قد استطاعت خلق أثر إيجابي في دعم عملية التنمية الاقتصادية، إلا أن الأمر ما زال يتطلب بذل المزيد من الجهود في تحسين أداء المؤسسات.

إن فهم طبيعة عمل كل اقتصاد من اقتصادات الدول العربية، وطريقة تفاعل المنظومة المجتمعية والثقافية فيه مع المؤسسات هو المدخل الصحيح لعملية الإصلاح المؤسسي. حيث إنه من السهولة بمكان استلهام القواعد الرسمية (دساتير– قوانين– لوائح تنظيمية) من إحدى الدول لتطبيقها في دولة أخرى. إلّا أن القواعد الرسمية التي كانت ناجحة في دولة ما قد لا تنسجم مع الخصائص

التنفيذية والقواعد غير الرسمية (الأعراف– التقاليد– الثقافة) في دولة أخرى، وقد تؤدي في النهاية إلى آثار عكسية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. كما ينبغي أن تتسم المؤسسات في الدول العربية بالكفاءة والقدرة على التكيف مع التغيرات. فكفاءة المؤسسات مرتبطة بدرجة أساسية بالقدرة على إنفاذها، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية، وحماية الاستثمار، ومكافحة الفساد، والحد من سلطة النخب، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي.

وتوصي الدراسة الدول العربية، وعلى وجه الخصوص الدول التي حققت مستويات دنيا في مؤشر تطوير الحكومة الرقمية، ببذل المزيد من الجهود في تطوير البنى التحتية للاتصالات وتوسيع نطاق الخدمات الحكومية المقدمة عبر الإنترنت؛ لتقليل تكلفة المعاملات. وتجدر الإشارة إلى أنه قد لوحظ أيضًا انخفاضٌ في قيمة مؤشر مدركات الفساد بين عامي 2012–2022 في أغلب الدول العربية، الأمر الذي يتطلب دراسة الأسباب التي أدت إلى ذلك والعمل على معالجتها.

المراجع العربية

باروت، محمد جمال (2015). العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية 2022، شوهد في 2023/12/03، في: https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2022.

التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد 2023، الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ص 19، شوهد في 2023/12/01، في: https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-05/arab-multidimensional-poverty-second-report-arabic.pdf.

نجا، علي (2020). العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990-2018) . *مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية*. المجلد 22، العدد 2.

المراجع الإنجليزية

Abdelbary, I. (2023). From revolutions to institutions: the experience of Arab reform. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 16(3), 593-620.

Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2001). The colonial origins of comparative development: An empirical investigation. *American economic review*, *91*(5), 1369-1401.

Acemoglu, D., Johnson, S., Robinson, J., & Thaicharoen, Y. (2003). Institutional causes, macroeconomic symptoms: volatility, crises and growth. *Journal of monetary economics*, *50*(1), 49-123.

Assane, D., & Grammy, A. (2003). Institutional framework and economic development: international evidence. *Applied Economics*, *35*(17), 1811-1817.

Barro, R. J. (1996). Determinants of economic growth: A cross-country empirical study.

Butkiewicz, J. L., & Yanikkaya, H. (2006). Institutional quality and economic growth: Maintenance of the rule of law or democratic institutions, or both?. *Economic Modelling*, *23*(4), 648-661.

Dumitrescu, E. I., & Hurlin, C. (2012). Testing for Granger non-causality in heterogeneous panels. *Economic modelling*, *29*(4), 1450-1460.

El-Mikawy, N. (2003). *Institutional Reforms in Support of Economic Transition in Arab-Mediterranean Countries*. na.

Fan, G., Ma, G., & Wang, X. (2019). Institutional reform and economic growth of China: 40-year progress toward marketization. *Acta Oeconomica*, 69(s1), 7-20.

Feng, Y. (2003). *Democracy, Governance, and Economic Performance, Theory and Evidence*. The MIT Press.

Hall, R. E., & Jones, C. I. (1999). Why do some countries produce so much more output per worker than others?. *The quarterly journal of economics*, *114*(1), 83-116.

Hamilton, W. H. (2016). The institutional approach to economic theory. In *Alternatives to Economic Orthodoxy* (pp. 204-212). Routledge.

Hausman, J. A. (1978). Specification tests in econometrics. *Econometrica: Journal of the econometric society*, 1251-1271.

International Monetary Fund, accessed on 14/11/2023, at: https://www.imf.org/external/datamapper/profile.

International Monetary Fund, accessed on 14/11/2023, at: https://www.imf.org/external/datamapper/profile.

Kasper, W., & Akın, B. (2007). *İktisadi Özgürlük ve Gelişme: Mülkiyet Hakları, Rekabet ve Refah Üzerine Bir İnceleme*. Liberte Yayınları.

Khalil, M., Ellaboudy, S., & Denzau, A. (2007). The institutions and economic development in the OECD. *International Research Journal of Finance and Economics*, *12*, 67-79.

Knack, S., & Keefer, P. (1995). Institutions and economic performance: cross-country tests using alternative institutional measures. *Economics & politics*, *7*(3), 207-227.

Law, S. H., & Bany-Ariffin, A. N. (2008). Institutional infrastructure and economic performance: dynamic panel data evidence. *Transition Studies Review*, *15*, 542-557.

Matthews, R. C. (1986). The economics of institutions and the sources of growth. *The Economic Journal*, *96*(384), 903-918.

North, D. C. (1990). *Institutions, institutional change and economic performance*. Cambridge University.

North, D. C. (2003). *The role of institutions in economic development*. UN.

North, D. C., & Weingast, B. R. (1989). Constitutions and commitment: the evolution of institutions governing public choice in seventeenth-century England. *The journal of economic history*, *49*(4), 803-832.

OECD. Publishing, & Organisation for Economic Co-operation and Development. (2010). *Progress in public management in the Middle East and North Africa: case studies on policy reform*. Organisation for Economic Co-operation and Development.

PRS Group, ICRG Method, accessed on 14/11/2023, at: https://www.prsgroup.com/wp-content/uploads/2022/04/ICRG-Method.pdf.

Przeworski, A. (2000). *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950-1990*. Cambridge University Press.

Rodrik, D. (2000). *Institutions for high-quality growth: what they are and how to acquire them, Centre for Economic Policy Research* (p. 2). Discussion Paper 2370.

Rodrik, D., & Domaniç, N. (2009). *Tek ekonomi çok reçete: küreselleşme, kurumlar ve ekonomik büyüme*. Eflatun Yayınevi.

Rodrik, D., Subramanian, A., & Trebbi, F. (2004). Institutions rule: the primacy of institutions over geography and integration in economic development. *Journal of economic growth*, *9*, 131-165.

Ruttan, V. W., & Hayami, Y. (1984). Toward a theory of induced institutional innovation. *The Journal of development studies*, *20*(4), 203-223.

Stiglitz, J. (2004). The post Washington consensus consensus. *The initiative for policy dialogue*, 1-15.

Young, O. R. (2018). *International governance: Protecting the environment in a stateless society*. Cornell University Press.

Zhao, J., Madni, G. R., Anwar, M. A., & Zahra, S. M. (2021). Institutional reforms and their impact on economic growth and investment in developing countries. *Sustainability*, 13(9), 4941.